

# النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد 65

أبريل 2026

صندوق النقد العربي

- ملخص تنفيذي
- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية
- التغير الشهري في مؤشرات الأداء
- تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية
- مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية
- مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة
- إضاءات على أسواق المال

- سجلت غالبية مؤشرات أسواق المال العربية أداءً إيجابياً خلال شهر أبريل 2026، حيث ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي بنحو 1.89 في المائة، مدعوماً بتحسّن مؤشرات غالبية الأسواق، وارتفاع القيمة السوقية المجمعة، واتساع أحجام التداول، في سياق تحسّن نسبي في الإقبال على المخاطرة في الأسواق المتقدمة والناشئة.
- ارتفعت مؤشرات اثني عشرة بورصة عربية، مقابل تراجع سوقين فقط. تصدرت البورصة المصرية الأداء بارتفاع بلغ نحو 14.21 في المائة، تلتها بورصة الدار البيضاء وبورصة عّان وسوق دبي المالي وبورصة الكويت بارتفاعات بلغت نحو 8.29 و7.99 و6.10 و5.27 في المائة، على التوالي.
- ارتفعت القيمة السوقية لأسواق المال العربية بنحو 2.13 في المائة، لتبلغ نحو 4.43 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنحو 4.34 تريليون دولار أمريكي في نهاية مارس 2026، بزيادة تقارب 92.41 مليار دولار أمريكي. وشمل التحسّن أربع عشرة بورصة عربية، مدفوعاً بصورة رئيسية بالسوق المالية السعودية وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.
- سجلت قيمة التداولات ارتفاعاً محدوداً بنحو 1.31 في المائة، لتبلغ نحو 104.49 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 103.14 مليار دولار أمريكي في نهاية مارس 2026. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة التداولات في السوق المالية السعودية وبورصة الكويت، رغم تراجع التداول في بعض الأسواق النشطة، خاصة البورصة المصرية، وسوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ارتفعت أحجام التداول في ثلاث عشرة بورصة عربية، مقابل تراجع بورصتين فقط، بما يعكس تحسناً أوسع في نشاط المستثمرين. وتصدرت سوق العراق للأوراق المالية الارتفاعات بنسبة بلغت نحو 279.16 في المائة، تلتها بورصة البحرين بنحو 223.97 في المائة، ثم بورصة الكويت بنحو 158.89 في المائة، مع اختلاف أثر هذا الارتفاع على قيمة التداولات بحسب متوسط أسعار الأسهم وهيكل كل سوق.
- خارجياً، جاء أداء الأسواق العربية منسجماً مع الاتجاه التصاعدي في الأسواق المتقدمة، حيث ارتفعت مؤشرات آسيا MSCI ونيكاي وناسداك وستاندرد أند بورز بنحو 17.44 و16.10 و15.29 و10.42 في المائة، على التوالي. في المقابل، بقي الأثر المباشر للتوترات التجارية والسياسات الجمركية الأمريكية على الأسواق العربية محدوداً، وانتقل بصورة غير مباشرة عبر أسعار الطاقة، وتكاليف الاستيراد، وحركة رؤوس الأموال.
- تراجع خام برنت بنحو 3.7 في المائة، ليصل إلى 114.0 دولار أمريكي للبرميل، مقابل ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 3.6 في المائة، أي بنحو 105.1 دولار أمريكي للبرميل، كما أبقى تثبيت أسعار الفائدة القطاعات الحساسة لتكاليف التمويل، خاصة العقارات والقطاعات الأعلى اعتماداً على الاقتراض، تحت ضغط غياب إشارات واضحة على قرب خفض الفائدة.
- بشكل عام، يعكس أداء شهر أبريل 2026 تحسناً في أسواق المال العربية من حيث المؤشرات والقيمة السوقية وأحجام التداول، مقابل زيادة محدودة في قيمة التداولات. غير أن هذا التحسّن بقي انتقائياً من حيث الأسواق والقطاعات، ومرتبباً بدرجة أكبر بحركة السيولة والقطاعات القيادية، في ظل استمرار تأثير المخاطر الجيوسياسية والتجارية والنقدية، وأسعار النفط وارتباطها بتطورات الإنتاج والصادرات على توجهات المستثمرين.

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق  
المال العربية

سجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية ارتفاعاً في نهاية شهر أبريل 2026 بنسبة 1.89 في المائة، نتيجة ارتفاع أداء اثني عشرة بورصة عربية مدرجة في قاعدة البيانات، مقابل تراجع أداء بورصتان فقط.

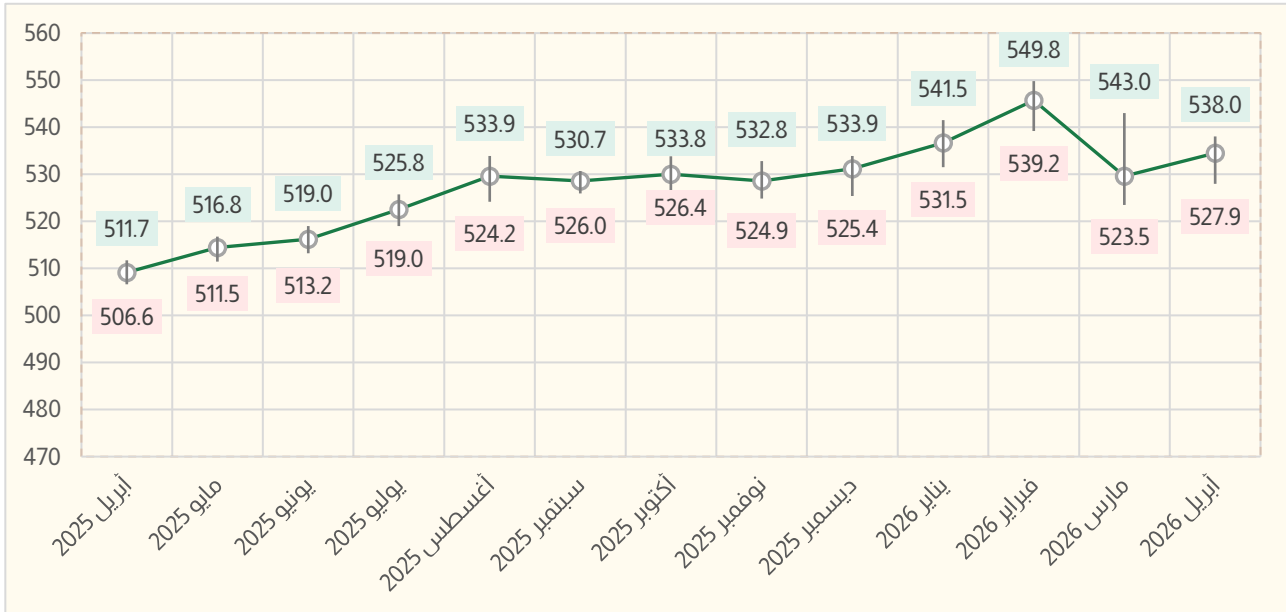
## الأداء الإيجابي

- تصدرت البورصة المصرية قائمة الأسواق الصاعدة مسجلةً نمواً بلغ نحو 14.21 في المائة، ويعكس هذا الأداء المكاسب التي سجلتها قطاعات الخدمات التعليمية والسياحة والترفيه والعقارات، حيث ارتفعت بنحو 51.7 و32.3 و21.0 في المائة، على التوالي. تأتي بورصة الدار البيضاء في المرتبة الثانية بارتفاع قدره 8.29 في المائة، ثم بورصة عمان بنسبة 7.99 في المائة، وسوق دبي المالي بنحو 6.10 في المائة، وبورصة الكويت بنسبة 5.27 في المائة.
- سجلت بورصات تونس والبحرين وفلسطين وقطر ارتفاعاً بنحو 4.51 و3.84 و3.51 و2.94 في المائة، على التوالي، فيما حققت أسواق أبوظبي ومسقط والعراق تحسناً بنحو 2.71 و2.46 و1.91 في المائة، على التوالي.

## الأداء السلبي

- اقتصر التراجعات خلال شهر أبريل 2026 على سوقين ماليين فقط، حيث سجلت السوق المالية السعودية انخفاضاً محدوداً بنحو 0.55 في المائة، فيما تراجعت سوق دمشق للأوراق المالية بنحو 2.16 في المائة.

## مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية



## مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوةً على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. يتم ترجيح المؤشرات بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش (Paasche Index) المتسلسل، والمحسوبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. كما يتم تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بشكل دوري، بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً ستة عشر سوقاً ماليةً عربيةً.

## التغير الشهري في مؤشرات الأداء

### التغير الشهري في مؤشرات أسواق المال العربية

حجم التداول 91.86%

قيمة التداول 1.31%

القيمة السوقية 2.13%

### التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسواق المتقدمة

فوتسي 1.99%

نيكاي 16.10%

ستاندرد اند بورز 10.42%

ناسداك 15.29%

كاك 40 3.81%

مورجان ستانلي 9.72%

داو جونز 7.14%

### التغير الشهري في مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة

أمريكا اللاتينية 2.82%

أوروبا 10.12%

آسيا 17.44%

الدول العربية (مؤشر مركب) 2.21%

سجلت الأسواق المالية العربية خلال شهر أبريل 2026 أداءً إيجابياً في المجمل، متماشياً مع الاتجاه التصاعدي الذي شهدته معظم الأسواق المالية المتقدمة والناشئة خلال نفس الفترة.

تفاعلت أسواق المال العربية مع مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي انعكست بدرجات متفاوتة على أداء المؤشرات الرئيسية. في هذا السياق، سجلت اثنتا عشرة بورصة عربية ارتفاعاً في مؤشراتهما، مقابل تراجع في سوقين فقط، بما يعكس تحسناً واسع النطاق مقارنةً بالشهر السابق.

على الصعيد الداخلي، ساهم تحسن أداء عدد من القطاعات القيادية في دعم مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية، ولا سيما قطاعات البنوك والخدمات المالية والطاقة والمواد الأساسية والعقارات. في هذا الإطار، تصدرت البورصة المصرية الأسواق العربية الصاعدة بنحو 14.21 في المائة، مدعومةً بتحسّن أداء قطاعات الخدمات التعليمية والسياحة والترفيه والعقارات، إضافةً إلى تحسن عدد من القطاعات الأخرى المرتبطة بالنشاط المحلي والسيولة. كما سجلت أسواق الدار البيضاء وعمّان ودبي والكويت ارتفاعات بنحو 8.29 و7.99 و6.10 و5.27 في المائة، على التوالي، بما يعكس تحسن النشاط في عدد من القطاعات القيادية داخل هذه الأسواق.

علاوة على ذلك، ساهمت تحركات المحافظ الاستثمارية وإعادة تمركزها في القطاعات القيادية في دعم نشاط التداول في عدد من الأسواق العربية، خصوصاً مع توجه جزء من السيولة نحو الأسهم ذات القيمة السوقية الكبيرة والقطاعات الأكثر ارتباطاً بالتدفقات النقدية التشغيلية. ويعكس هذا الأداء اختلاف الهياكل القطاعية للأسواق العربية ودرجة انكشافها على قطاعات البنوك والطاقة والمواد الأساسية والعقارات، إضافةً إلى تفاوت وزن الشركات القيادية ضمن المؤشرات الرئيسية في كل سوق.

في المقابل، سجلت بعض الأسواق العربية تراجعاً طفيفاً خلال شهر أبريل 2026، حيث سجلت السوق المالية السعودية تراجعاً هامشياً بنحو 0.55 في المائة، ويعكس ذلك، رغم ارتفاع القيمة السوقية وقيمة التداولات خلال نفس الشهر، اختلاف أثر القطاعات والشركات ذات الرسملة الكبيرة على المؤشر العام مقارنةً بأثرها على القيمة السوقية والسيولة، فيما انخفض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية بنحو 2.16 في المائة.

أما على الصعيد الخارجي، فقد تأثرت الأسواق المالية العربية بدرجات متفاوتة بالتطورات الاقتصادية والمالية العالمية خلال شهر أبريل 2026، حيث استمرت حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية الأمريكية والمسارات التفاوضية، خاصة مع استمرار العمل بالرسم الإضافي المؤقت البالغ نحو 10 في المائة على الواردات الأمريكية، وبدء تفعيل آلية استرداد الرسوم الجمركية التي فُرضت استناداً إلى قانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية في حالات الطوارئ (IEEPA). ومع ذلك، ظل الأثر المباشر لهذه التطورات على الأسواق العربية محدوداً نسبياً نظراً لانخفاض ارتباط معظم الأسواق العربية بسلاسل التصنيع العالمية، مقارنةً ببعض الأسواق الناشئة، في حين كان تأثيرها بصورة غير مباشرة من خلال قنوات أسعار الطاقة، وتكاليف الاستيراد، وحركة رؤوس الأموال.

كما ظلت تطورات سوق النفط أحد العوامل المؤثرة في توجهات المستثمرين في عدد من الأسواق العربية، خاصة في الدول المصدرة للطاقة، دون أن يكون مستوى الأسعار وحده مؤشراً كافياً على تحسن المعنويات. فعلى الرغم من بقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة نسبياً خلال شهر أبريل 2026، فإن أثرها على الأسواق ظل مرتبطاً أيضاً بتطورات الإنتاج والصادرات وتوقعات الإيرادات الحكومية والإنفاق العام. وفي هذا السياق، ساعدت أسعار النفط المرتفعة نسبياً في تخفيف جانب من الضغوط على بعض الأسواق المصدرة للطاقة، مع استمرار حساسية المستثمرين تجاه تطورات الإنتاج وأثرها على القطاعات المرتبطة بالطاقة والمواد الأساسية والبنوك.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، استمر النهج الحذر للبنوك المركزية الرئيسية خلال شهر أبريل 2026، حيث أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا أسعار الفائدة دون تغيير. وقد انعكس ذلك على الأسواق من خلال استمرار الحذر تجاه القطاعات الحساسة لتكاليف التمويل، مثل العقارات والشركات ذات المديونية المرتفعة، مقابل بقاء الاهتمام قائماً بالقطاعات الأقل حساسية للدورات الاقتصادية والمرتبطة بتدفقات نقدية أكثر استقراراً. وعلى مستوى عدد من الدول العربية، ساهم استمرار التثبيت النقدي في الحد من تقلبات توقعات المستثمرين.

كان أداء الأسواق المالية العربية خلال شهر أبريل 2026 منسجماً بشكل عام مع اتجاهات الأسواق المالية المتقدمة والناشئة، التي سجلت بدورها أداءً صاعداً خلال نفس الفترة. في هذا السياق، ارتفعت مؤشرات "نيكاي" و"ناسداك" و"ستاندرد أند بورز 500" بنحو 16.10 و15.29 و10.42 في المائة، على التوالي، على أساس شهري. كما شهدت مؤشرات "مورغان ستانلي" و"داو جونز" و"كالك 40" و"فوتسي" تحسناً بنحو 9.72 و7.14 و3.81 و1.99 في المائة، على التوالي.

في الولايات المتحدة الأمريكية، كان تحسن أداء المؤشرات مدفوعاً بشكل رئيسي بمكاسب قطاعات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الاتصالات والسلع الاستهلاكية الكمالية في ظل عودة الزخم إلى أسهم النمو<sup>1</sup> وأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي. كما ساهمت نتائج أرباح عدد من الشركات الكبرى في دعم توجه المستثمرين نحو هذه القطاعات، في حين ظل أثر القطاعات الدفاعية، مثل المرافق والسلع الاستهلاكية الأساسية، أقل تأثيراً على اتجاه المؤشرات مقارنةً بالقطاعات الأعلى وزناً في مؤشر "ناسداك" و"ستاندرد أند بورز 500".

أما في أوروبا، فقد كان ارتفاع المؤشرات الرئيسية مدعوماً بتحسناً أداء قطاعات البنوك والطاقة والصناعات، إلى جانب استفادة بعض الشركات المرتبطة بالمواد الأساسية والتعدين من ارتفاع أسعار السلع. في المقابل، بقي أداء قطاعات السلع الكمالية والتكنولوجيا أكثر تبايناً في عدد من الأسواق الأوروبية، في ظل استمرار حساسية هذه القطاعات لتوقعات الطلب العالمي وتكاليف الإنتاج والتجارة الخارجية.

في اليابان، كان الارتفاع القوي لمؤشر "نيكاي" مرتبطاً بدرجة رئيسية بمكاسب أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات والشركات المرتبطة بسلاسل توريد الذكاء الاصطناعي، وهو ما يفسر ارتفاع المؤشر مقارنةً بعدد من المؤشرات المتقدمة الأخرى خلال شهر أبريل 2026. كما ساهم تعزيز إقبال المستثمرين على المخاطر بعد التراجعات المسجلة في شهر مارس 2026 في دعم الأسهم اليابانية، لا سيما الأسهم القيادية ذات الانكشاف الخارجي المرتفع.

وفي السياق ذاته، شهدت الأسواق المالية الناشئة اتجاهاً مشابهاً لأداء الأسواق المتقدمة والعربية خلال نفس الفترة، حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة بنسبة 17.44 في المائة في آسيا، وبنسبة 10.12 في المائة في أوروبا، وشهد تحسناً بنحو 2.82 في المائة في أمريكا اللاتينية و2.21 في المائة في المنطقة العربية. وكانت مكاسب الأسواق الآسيوية مدفوعة بصورة أساسية بأسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات، خاصة في الأسواق الأكثر ارتباطاً بسلاسل توريد الذكاء الاصطناعي مثل تايوان وكوريا الجنوبية.

أما في أمريكا اللاتينية، فقد ارتبط التحسن بدرجة أكبر بأداء القطاعات المرتبطة بالسلع الأولية والطاقة والمواد الأساسية والقطاع المالي، فيما استفادت بعض الأسواق الناشئة الأوروبية من تحسن قطاعات البنوك والطاقة والصناعات.

<sup>1</sup> تمثل أسهم النمو أسهم الشركات التي يُتوقع أن تحقق نمواً في الإيرادات أو الأرباح بمعدلات تفوق متوسط السوق، ولذلك تستند تقييماتها بدرجة أكبر إلى توقعات النمو المستقبلية، لا إلى التوزيعات النقدية الحالية.

### أثر التوترات التجارية والمسارات التفاوضية على أداء الأسواق المالية المتقدمة والعربية

شهدت العلاقات التجارية الدولية خلال شهر أبريل 2026 استمراراً في حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات الجمركية والمسارات التفاوضية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. في هذا الإطار، استمر العمل بالرسم الإضافي المؤقت البالغ نحو 10 في المائة على الواردات الأمريكية، الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2026 لمدة لا تتجاوز 150 يوماً، وتزامن ذلك مع بدء تفعيل آلية استرداد الرسوم الجمركية التي كانت قد فُرضت سابقاً بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية في حالات الطوارئ، دون أن يشمل ذلك الرسوم المفروضة بموجب أدوات قانونية أخرى.

كما شهد شهر أبريل 2026 تطوراً إجرائياً مهماً تمثل في بدء تفعيل آلية استرداد الرسوم الجمركية التي كانت قد دُفعت بموجب قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية. فقد أعلنت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية إتاحة مسار إلكتروني لتقديم طلبات استرداد الرسوم الجمركية اعتباراً من 20 أبريل 2026، على أن يقتصر الاسترداد على الرسوم المؤهلة والمثبتة وفق الإجراءات المعتمدة.

في المقابل، استمر توجه السياسة التجارية الأمريكية نحو الإجراءات القطاعية خلال شهر أبريل 2026، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على إجراءات تخص واردات الصلب والألمنيوم والنحاس ومشتقاتها، إضافةً إلى إجراءات مرتبطة بواردات المنتجات الدوائية ومكوناتها. ويعكس ذلك استمرار تركيز السياسة التجارية الأمريكية على بعض القطاعات ذات الصلة بسلاسل الإمداد والإنتاج الصناعي، بدلاً من الاكتفاء بالإجراءات الجمركية العامة.

فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لم يشهد شهر أبريل 2026 اتفاقاً تفاوضياً نهائياً جديداً، حيث ظل المسار التجاري بين الدولتين محكوماً بالإطار القائم الذي أبقى حالة تهدئة نسبية، دون معالجة نهائية للملفات الأكثر تعقيداً، خاصة التكنولوجيا، وأشباه الموصلات، وسلاسل الإمداد، والسياسات الصناعية.

كما استمر العمل بالمسارات التجارية الثنائية خلال شهر أبريل 2026، والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت عنها سابقاً، ومن بينها اتفاق التجارة المتبادلة مع تايوان، الذي يستهدف خفض أو إزالة نسبة كبيرة من الحواجز الجمركية على عدد من الواردات الأمريكية. ولا يمثل ذلك تطوراً جديداً بقدر ما يعكس استمرار توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الاتفاقات الثنائية والقطاعية مع عدد من الشركاء التجاريين.

على صعيد الأسواق المالية المتقدمة، ظل تأثير هذه التطورات التجارية غير مباشر خلال شهر أبريل 2026، حيث انعكس بصورة أكبر على قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والسلع الأساسية وسلاسل الإمداد، من خلال تأثيرها المحتمل على تكاليف الإنتاج وهوامش الأرباح، خاصة بالنسبة للشركات الأكثر اعتماداً على الواردات أو على مدخلات إنتاج خاضعة للرسوم الجمركية. بناءً على ذلك، بقي تفاعل المستثمرين مع السياسات التجارية مرتبطاً بدرجة أكبر بتقييم أثرها على ربحية الشركات ومسارات التضخم، وليس من خلال أثر مباشر وموحد على مؤشرات الأسهم.

أما في الأسواق الناشئة، فقد ارتبط تأثير السياسات التجارية بدرجة أكبر بتغير توقعات تدفقات الاستثمار وسلاسل الإمداد العالمية، حيث يمكن أن تستفيد بعض الاقتصادات من إعادة توزيع الإنتاج والاستثمار خارج الاقتصادات الأكثر تعرضاً للرسوم، في حين تبقى أسواق أخرى أكثر حساسية لارتفاع تكاليف التجارة، وتباطؤ الطلب الخارجي، وتقلبات العملات. لذلك، ظل أثر التطورات التجارية على الأسواق الناشئة متفاوتاً بحسب درجة الانكشاف على التجارة العالمية، وتركيبه الصادرات، وقدرة كل اقتصاد على جذب استثمارات مرتبطة بإعادة توجيه سلاسل الإمداد.

على صعيد الأسواق المالية العربية، فقد بقي الأثر المباشر للسياسات التجارية الأمريكية محدوداً نسبياً، نظراً لانخفاض الارتباط المباشر لمعظم الأسواق العربية بسلاسل التصنيع العالمية مقارنةً ببعض الأسواق الناشئة. في المقابل، ظل أداء الأسواق العربية مرتبطاً بدرجة أكبر بعوامل محلية وإقليمية، خاصة مستويات السيولة، وتحركات أسعار النفط، وأداء قطاعات البنوك والطاقة والمواد الأساسية، إضافةً إلى التطورات الجيوسياسية في المنطقة. وبذلك، جاء تأثير السياسات التجارية على الأسواق العربية عبر قنوات غير مباشرة، أبرزها أسعار الطاقة، وتكاليف الاستيراد، وحركة رؤوس الأموال، وليس من خلال أثر مباشر واسع على المؤشرات.

### أثر أسعار النفط على الأسواق المالية

شهدت أسعار النفط أداءً متبايناً خلال شهر أبريل 2026 وفقاً لبيانات الإغلاق في نهاية الشهر، حيث سجل خام غرب تكساس الوسيط ارتفاعاً بنحو 3.6 في المائة مقارنةً بمستويات نهاية شهر مارس 2026، ليصل إلى نحو 105.1 دولار أمريكي للبرميل. في المقابل، تراجع خام برنت بنحو 3.7 في المائة ليبلغ نحو 114.0 دولار أمريكي للبرميل. وعلى أساس ربع سنوي، سجلت أسعار النفط مكاسب قوية، حيث ارتفع خام برنت بنحو 48.9 في المائة، وخام غرب تكساس الوسيط بنحو 44.7 في المائة، بما يعكس استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة مقارنةً بمستويات بداية الربع الأول من عام 2026، رغم التراجع الشهري المسجل في خام برنت.

يُعزى هذا الأداء إلى تداخل عدد من العوامل المؤثرة في أسواق الطاقة العالمية. فمن جهة، ساهم استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من مخاطر على إمدادات النفط وحركة الشحن في الممرات البحرية، في إبقاء علاوة المخاطر الجيوسياسية ضمن مكونات التسعير. ومن جهة أخرى، حدثت المخاوف المرتبطة بتباطؤ الطلب العالمي، إلى جانب ترقب مستويات الإنتاج من خارج تحالف "أوبك+"، من قدرة الأسعار على تسجيل ارتفاعات شهرية أوسع، وهو ما يفسر تراجع خام برنت خلال الشهر، مقابل ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط بدعم من عوامل مرتبطة بالسوق الأمريكية وتوازنات المخزون والطلب المحلي.

انعكست تطورات سوق النفط على أداء الأسواق المالية العربية بدرجات متفاوتة، بحسب درجة ارتباط كل سوق بقطاعات الطاقة والبتروكيماويات والمواد الأساسية والبنوك، وبحسب أثر الأسعار والإنتاج معاً على الإيرادات الفعلية للدول المصدرة للنفط. ففي الأسواق الخليجية، ساعد بقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة نسبياً في تخفيف جانب من الضغوط ودعم توقعات الإيرادات الحكومية والإنفاق العام، إلا أن هذا الأثر ظل مرتبطاً بتطورات الإنتاج والصادرات، وليس بحركة الأسعار وحدها. أما في الأسواق الأقل ارتباطاً بقطاع الطاقة، فبقي أداء المؤشرات مدفوعاً بدرجة أكبر بعوامل داخلية مثل نتائج الشركات، ومستويات السيولة، وحركة القطاعات القيادية المدرجة.

## أثر السياسة النقدية على الأسواق المالية

شهد شهر أبريل 2026 استمراراً للنهج الحذر في توجهات السياسة النقدية العالمية، في ظل بقاء حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي عند مستويات مرتفعة، خاصة مع استمرار تداعيات التوترات في الشرق الأوسط على أسواق الطاقة، وما يترتب عليها من مخاوف بشأن انعكاس ارتفاع أسعار النفط وتكاليف النقل والتأمين على مسار التضخم العالمي. في هذا السياق، اتجهت البنوك المركزية الرئيسية إلى تثبيت أسعار الفائدة، حيث أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي النطاق المستهدف لسعر الفائدة دون تغيير عند 3.50 إلى 3.75 في المائة، كما ثبت البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الرئيسية، ليستقر سعر الفائدة على تسهيلات الإيداع عند 2.00 في المائة، وسعر عمليات إعادة التمويل الرئيسية عند 2.15 في المائة، وسعر الإقراض الحدي عند 2.40 في المائة.

كذلك أبقى بنك إنجلترا سعر الفائدة الأساسي عند 3.75 في المائة، بما يعكس استمرار الحذر في الموازنة بين احتواء الضغوط التضخمية وتجنب زيادة الضغوط على النشاط الاقتصادي.

يشير هذا التثبيت إلى أن السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة أصبحت أكثر ارتباطاً بتقدير أثر التطورات الجيوسياسية على أسعار الطاقة وتوقعات التضخم، بدلاً من اعتمادها فقط على مؤشرات التضخم الأساسية وسوق العمل. فقد حد استمرار التوترات في الشرق الأوسط من قدرة البنوك المركزية على استمرار التوجه بخطوات مستقرة نحو التيسير النقدي، رغم تراجع حدة التشدد مقارنةً بمستويات الذروة خلال عامي 2022 و2023. ويرجع ذلك إلى أن أي خفض مبكر للفائدة قد يزيد من مخاطر ضغوط تضخمية جديدة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والإنتاج.

في الاقتصادات الناشئة، جاء التوجه مماثلاً، حيث ثبتت معظم البنوك المركزية أسعار الفائدة في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين الخارجي، وتزايد حساسية الأسواق لتقلبات أسعار الطاقة وأسعار الصرف وتدفقات المحافظ الاستثمارية. في المقابل، خفض بنك روسيا المركزي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 14.50 في المائة خلال أبريل 2026، غير أن هذا الخفض بقي حالة محدودة لا تعكس تحولاً عاماً نحو التيسير النقدي في الأسواق الناشئة، بقدر ما يعبر عن استجابة محلية محسوبة في ظل استمرار المخاطر التضخمية والخارجية.

وعلى مستوى عدد من الدول العربية، استمرت السياسة النقدية خلال أبريل 2026 ضمن إطار يغلب عليه التثبيت والمحافظة على الاستقرار النقدي. فقد أبقى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر الأساس على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة عند 3.65 في المائة، انسجاماً مع توجهات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ظل نظام ربط العملة. كما أبقى البنك المركزي الأردني سعر الفائدة الرئيسي عند 5.75 في المائة، في حين استقرت أسعار الفائدة الرئيسية في مصر عند مستوياتها السابقة، حيث بلغ سعر الإيداع لليلة واحدة 19.00 في المائة وسعر الإقراض لليلة واحدة 20.00 في المائة. ويعكس ذلك استمرار أولوية الحفاظ على الاستقرار النقدي والحد من انتقال الضغوط الخارجية إلى الأسواق المحلية.

انعكس هذا المسار على الأسواق المالية خلال أبريل 2026 من خلال تراجع الأثر الداعم المعتاد لتثبيت أسعار الفائدة. فبدلاً من أن يُنظر إليه عاملاً إيجابياً مباشراً لتقييمات الأصول، أصبح استجابة احترازية لبيئة أكثر ضبابية على المستويين التضخمي والجيوسياسي. لذلك، بقيت القطاعات الحساسة لتكاليف التمويل، مثل العقارات، تحت ضغط غياب إشارات واضحة على قرب خفض الفائدة. في المقابل، تلقت قطاعات الطاقة وبعض القطاعات الدفاعية دعماً نسبياً من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على الأسهم الأقل حساسية للدورات الاقتصادية.

يوضح الجدول أدناه تحركات أسعار الفائدة لبعض البنوك المركزية المتقدمة والعربية في نهاية شهر أبريل 2026:

الدولة	نسبة الفائدة السابقة قبل شهر أبريل 2026 (%)	نسبة الفائدة نهاية شهر أبريل 2026 (%)	تغير الفائدة نهاية شهر أبريل 2026 (نقطة مئوية)
اليابان	0.75	0.75	0.00
المغرب	2.25	2.25	0.00
العراق	5.50	5.50	0.00
الأرجنتين	29.00	29.00	0.00
منطقة اليورو	2.15	2.15	0.00
الصين	3.00	3.00	0.00
الولايات المتحدة الأمريكية	3.75	3.75	0.00
الهند	5.25	5.25	0.00
قطر	4.35	4.35	0.00
الكويت	3.50	3.50	0.00
المملكة المتحدة	3.75	3.75	0.00
السعودية	4.25	4.25	0.00
البحرين	4.25	4.25	0.00
عمان	4.25	4.25	0.00
الأردن	5.75	5.75	0.00
الإمارات	3.65	3.65	0.00
تركيا	37.00	37.00	0.00
مصر	19.00	19.00	0.00
روسيا	15.00	14.50	-0.50

المصدر: البنوك المركزية العالمية والعربية.

## مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

## مؤشرات أداء أسواق المال العربية

شهدت غالبية مؤشرات الأسواق المالية العربية الرئيسية أداءً إيجابياً خلال شهر أبريل 2026، في ظل تحسن نسبي في اتجاهات التداول وتحسن قابلية المستثمرين لتحمل المخاطر. في هذا الإطار، تصدرت البورصة المصرية قائمة الأسواق الصاعدة مسجلةً نمواً بلغ نحو 14.21 في المائة، ويعكس هذا الأداء المكاسب التي سجلتها قطاعات الخدمات التعليمية والسياحة والترفيه والعقارات، حيث ارتفعت بنحو 51.7 و32.3 و21.0 في المائة، على التوالي، تلتها بورصة الدار البيضاء بارتفاع قدره 8.29 في المائة، ثم بورصة عمّان بنسبة 7.99 في المائة، وسوق دبي المالي بنحو 6.10 في المائة، وبورصة الكويت بنسبة 5.27 في المائة. كما سجلت بورصات تونس والبحرين وفلسطين وقطر ارتفاعاً بنحو 4.51 و3.84 و3.51 و2.94 في المائة، على التوالي، فيما حققت أسواق أبوظبي ومسقط والعراق تحسناً بنحو 2.71 و2.46 و1.91 في المائة، على التوالي.

في المقابل، اقتصرت التراجعات على سوقين فقط خلال نفس الشهر، حيث سجلت السوق المالية السعودية انخفاً محدوداً بنحو 0.55 في المائة، فيما تراجعت سوق دمشق للأوراق المالية بنحو 2.16 في المائة. عكس أداء مؤشرات الأسواق المالية العربية خلال شهر أبريل 2026 اتجاهها تصاعدياً واسع النطاق مدعوماً بإعادة تسعير للأسواق والقطاعات الأكثر قدرة على الاستفادة من تحسن أسعار الطاقة مثل التأمين والنقل، وليس تحولاً كاملاً في دورة المخاطر، في ظل استمرار تأثير التطورات الجيوسياسية وتقلبات أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد على توجهات المستثمرين.

## مؤشرات أداء أسواق المال العربية

السوق المالية	المؤشر	نهاية شهر مارس 2026	نهاية شهر أبريل 2026	نسبة التغير الشهري (%)
البورصة المصرية	EGX30	45,321.59	51,760.97	14.21
بورصة الدار البيضاء	MASI	17,160.54	18,583.53	8.29
بورصة عمّان	ASE100	3,641.25	3,932.35	7.99
سوق دبي المالي	DFMGI	5,434.41	5,766.05	6.10
بورصة الكويت	BK	8,416.47	8,860.36	5.27
بورصة تونس	TUNINDEX	15,364.76	16,057.76	4.51
بورصة البحرين	BHBX	1,899.08	1,972.05	3.84
بورصة فلسطين	ALQUDS	606.63	627.93	3.51
بورصة قطر	QE	10,188.47	10,487.91	2.94
سوق أبوظبي للأوراق المالية	FADGI	9,520.84	9,778.76	2.71
بورصة مسقط	MSX30	8168.40	8369.48	2.46
سوق العراق للأوراق المالية	ISX60	964.57	983.02	1.91
السوق المالية السعودية	TASI	11,249.54	11,187.66	-0.55
سوق دمشق للأوراق المالية	DWX	132,153.32	129,293.34	-2.16

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

## القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار أمريكي)

ارتفعت القيمة السوقية لأسواق المال العربية خلال شهر أبريل 2026 مقارنةً بالشهر السابق بنحو 2.13 في المائة، لتبلغ نحو 4.43 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 92.41 مليار دولار أمريكي. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة السوقية في غالبية البورصات العربية، خاصة الأسواق ذات الوزن النسبي الأكبر، وفي مقدمتها السوق المالية السعودية وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي. في هذا السياق، شهدت أربع عشرة بورصة عربية ارتفاعاً في قيمتها السوقية خلال نفس الفترة، مقابل تسجيل تراجع وحيد في سوق دمشق للأوراق المالية.

تصدرت البورصة المصرية البورصات العربية من حيث الارتفاع النسبي في القيمة السوقية خلال شهر أبريل 2026 بنسبة بلغت نحو 13.40 في المائة، تلتها بورصة الدار البيضاء بنسبة 10.41 في المائة، ثم بورصة عمان بنسبة 5.45 في المائة، وسوق دبي المالي بنسبة 5.37 في المائة، وبورصة الكويت بنسبة 5.11 في المائة. كما شهدت بورصات تونس وقطر والبحرين وسوق العراق للأوراق المالية ارتفاعات تراوحت بين 4.40 و 2.71 في المائة، فيما سجلت سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة مسقط وبورصة فلسطين وبورصة بيروت والسوق المالية السعودية تحسناً تراوح بين 2.34 و 0.84 في المائة.

وفيما يتعلق بمساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري للقيمة السوقية الإجمالية، سجلت السوق المالية السعودية أعلى مساهمة إيجابية في التغير الكلي، حيث بلغت مساهمتها نحو 0.51 نقطة مئوية من إجمالي الارتفاع المسجل خلال شهر أبريل 2026، نتيجة ارتفاع قيمتها السوقية بنحو 22.15 مليار دولار أمريكي. ويعكس ذلك الوزن الكبير للسوق السعودية في القيمة السوقية العربية، رغم تراجع مؤشرها العام بنحو 0.55 في المائة خلال الشهر نفسه، بما يشير إلى أن ارتفاع رأس المال السوقي لم يكن انعكاساً مباشراً لاتجاه المؤشر العام، بل ارتبط بصورة أكبر بحركة القطاعات ذات الوزن السوقي الكبير. تركز النشاط بصورة واضحة في قطاعات المواد الأساسية والبنوك والطاقة، التي استحوذت على نحو 21.61 و 18.47 و 10.43 في المائة من إجمالي قيمة التداول خلال الشهر، على التوالي. كما ساهم نشاط قطاعات السلع الرأسمالية والخدمات الاستهلاكية والرعاية الصحية والاتصالات والعقارات في دعم السيولة السوقية، من خلال مساهمات بلغت نحو 5.28 و 4.91 و 4.30 و 4.11 و 3.89 في المائة، على التوالي.

تلت السوق المالية السعودية سوق أبوظبي للأوراق المالية بمساهمة بلغت نحو 0.41 نقطة مئوية، نتيجة ارتفاع قيمتها السوقية من نحو 753.50 مليار دولار أمريكي إلى نحو 771.12 مليار دولار أمريكي. وجاء سوق دبي المالي في المرتبة الثالثة بمساهمة بلغت نحو 0.30 نقطة مئوية، مدعوماً بارتفاع قيمته السوقية بنسبة 5.37 في المائة.

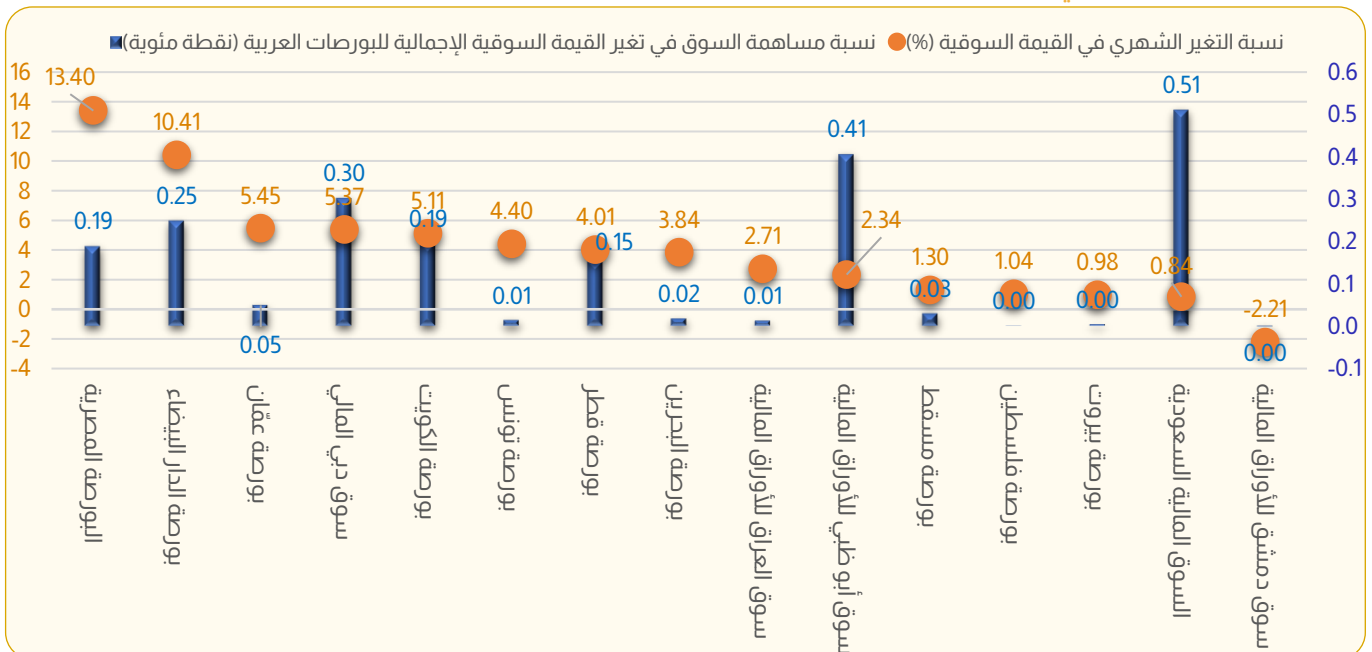
يشير ارتفاع القيمة السوقية لأسواق المال العربية خلال شهر أبريل 2026 إلى أن التحسن كان نتيجة عدة عوامل، حيث ساهمت القطاعات ذات الوزن السوقي الكبير، خاصة الطاقة والمواد الأساسية والبنوك، في دعم القيمة السوقية في عدد من الأسواق الخليجية، مستفيدة من بقاء أسعار الطاقة عند مستويات داعمة نسبياً في ظل استمرار علاوة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بإمدادات النفط والغاز في المنطقة. ومن جهة أخرى، ساعد تحسن النشاط المحلي في عدد من الاقتصادات العربية في دعم قطاعات مرتبطة بالطلب الداخلي، مثل العقار والخدمات المالية والاستهلاك والرعاية الصحية، وهو ما انعكس على ارتفاع المكاسب السوقية بين معظم الأسواق المدرجة.

## القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار أمريكي)

السوق المالية	نهاية شهر مارس 2026	نهاية شهر أبريل 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية الإجمالية (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
البورصة المصرية	61,074,822,800	69,258,239,267	0.19	13.40
بورصة الدار البيضاء	103,809,468,918	114,611,726,322	0.25	10.41
بورصة عمّان	39,228,546,312	41,367,457,901	0.05	5.45
سوق دبي المالي	244,178,787,644	257,292,958,459	0.30	5.37
بورصة الكويت	165,077,010,318	173,511,861,769	0.19	5.11
بورصة تونس	13,806,807,512	14,414,913,007	0.01	4.40
بورصة قطر	164,879,729,967	171,485,454,637	0.15	4.01
بورصة البحرين	19,542,637,743	20,293,561,130	0.02	3.84
سوق العراق للأوراق المالية	19,566,122,373	20,096,811,656	0.01	2.71
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	753,503,138,212	771,120,051,008	0.41	2.34
بورصة مسقط	98,537,120,317	99,819,568,468	0.03	1.30
بورصة فلسطين	4,868,307,338	4,918,813,585	0.00	1.04
بورصة بيروت	18,264,021,522	18,442,683,493	0.00	0.98
السوق المالية السعودية	2,628,465,247,797	2,650,625,072,004	0.51	0.84
سوق دمشق للأوراق المالية	2,128,146,107	2,081,013,798	0.00	-2.21
المعدل العام للقيمة السوقية	4,336,929,914,878	4,429,340,186,504		2.13

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

## نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية الإجمالية للبورصات العربية



## قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

شهدت قيمة تداولات أسواق المال العربية ارتفاعاً محدوداً خلال شهر أبريل 2026، لتبلغ نحو 104.49 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ارتفاعاً يقارب 1.35 مليار دولار أمريكي، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستويات التداول في عدد من الأسواق ذات الوزن النسبي الأكبر، خاصة السوق المالية السعودية وبورصة الكويت، رغم تراجع التداولات في عدد من الأسواق النشطة، وفي مقدمتها البورصة المصرية وسوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية. في هذا السياق، سجلت إحدى عشرة بورصة عربية ارتفاعاً في قيمة التداولات، مقابل تراجع في أربع بورصات أخرى.

تصدرت بورصة البحرين البورصات العربية من حيث الارتفاع في قيمة التداولات خلال شهر أبريل 2026 بنسبة بلغت نحو 165.56 في المائة، مدعومةً بارتفاع نشاط التداول في القطاع المالي، الذي استحوذ على نحو 63.5 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة، تلتها بورصة بيروت بنسبة 134.44 في المائة، ثم بورصة تونس بنسبة 116.57 في المائة. كما شهدت بورصة الكويت وبورصة عمان وبورصة فلسطين ارتفاعاً بنحو 84.24 و45.33 و24.98 في المائة، على التوالي، فيما سجلت السوق المالية السعودية ارتفاعاً قدره 20.82 في المائة. كما ارتفعت قيمة التداولات في بورصة مسقط وبورصة الدار البيضاء وسوق العراق للأوراق المالية وبورصة قطر بنحو 8.05 و7.34 و1.72 و1.26 في المائة، على التوالي.

في المقابل، سجلت بعض الأسواق تراجعاً في قيمة التداولات خلال شهر أبريل 2026، حيث انخفضت التداولات في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 8.07 في المائة، تلتها البورصة المصرية بنسبة 13.80 في المائة، ثم سوق دبي المالي بنسبة 15.07 في المائة، فيما سجل سوق دمشق للأوراق المالية أكبر تراجع بنسبة بلغت نحو 84.20 في المائة.

وفيما يتعلق بمساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري لقيمة التداول الإجمالية، سجلت السوق المالية السعودية أكبر مساهمة إيجابية في التغير الكلي، حيث بلغت مساهمتها نحو 5.59 نقطة مئوية، نتيجة ارتفاع قيمة التداولات من نحو 27.70 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر مارس إلى نحو 33.47 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر أبريل 2026. ويعكس هذا الأداء عودة جانب مهم من السيولة إلى القطاعات القيادية في السوق، خاصة قطاع المواد الأساسية الذي استحوذ على نحو 21.61 في المائة من إجمالي قيمة التداول، تلاه قطاع البنوك بنحو 18.47 في المائة، ثم قطاع الطاقة بنحو 10.43 في المائة. كما ساهمت قطاعات السلع الرأسمالية والخدمات الاستهلاكية والرعاية الصحية والاتصالات والعقارات في دعم نشاط التداول بنسب بلغت نحو 5.28 و4.91 و4.30 و4.11 و3.89 في المائة، على التوالي.

في المقابل، سجلت البورصة المصرية أكبر مساهمة سلبية في التغير الشهري لقيمة التداول بين البورصات العربية، حيث بلغت مساهمتها نحو 6.44 نقطة مئوية، نتيجة تراجع قيمة التداولات من نحو 48.14 مليار دولار أمريكي إلى نحو 41.50 مليار دولار أمريكي. ولا يعكس هذا التراجع ضعفاً في أداء السوق، إذ سجل مؤشرها الرئيسي ارتفاعاً خلال الشهر بنحو 14.21 في المائة، وإنما يشير إلى انخفاض كثافة التداول مقارنةً بالمستويات المرتفعة المسجلة في شهر مارس 2026.

تركز نشاط التداول في البورصة المصرية خلال شهر أبريل 2026 في قطاع العقارات الذي استحوذ على نحو 22.9 في المائة من إجمالي التداولات، تلاه قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بنحو 17.1 في المائة، ثم قطاع الموارد الأساسية بنسبة 10.6 في المائة، وقطاع البنوك بنسبة 9.2 في المائة، وقطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 8.0 في المائة.

تعكس تطورات قيمة التداولات خلال شهر أبريل 2026 استمرار تباين مستويات السيولة بين الأسواق المالية العربية، حيث كان الارتفاع المحدود في إجمالي التداولات مدفوعاً بعودة النشاط إلى عدد من الأسواق والقطاعات ذات الوزن النسبي الأكبر، وليس نتيجة تحسن متجانس في جميع الأسواق. ففي السوق المالية السعودية، تركزت السيولة في قطاعات المواد الأساسية والبنوك والطاقة، بما يعكس ارتباط حركة المستثمرين بتوقعات الأرباح وأسعار الطاقة وإعادة موازنة المحافظ الاستثمارية. كما ساعد تحسن النشاط غير النفطي في دعم جانب من الثقة، بعد عودة مؤشر مديري المشتريات<sup>2</sup> إلى مستوى 51.5 نقطة في شهر أبريل 2026، مقارنةً بنحو 48.8 نقطة في شهر مارس 2026.

وعليه، فإن ارتفاع قيمة التداولات في أسواق المال العربية خلال شهر أبريل 2026 يعكس تحسناً انتقائياً في السيولة، مدفوعاً بعوامل داخلية وخارجية متداخلة. داخلياً، ساهم تحسن الطلب المحلي في بعض الاقتصادات وتركز التداولات في قطاعات قيادية مثل البنوك والطاقة والمواد الأساسية والعقارات في دعم النشاط. خارجياً، أبقت التطورات الجيوسياسية وتقلبات أسواق الطاقة قطاعات الطاقة والمواد الأساسية ضمن دائرة اهتمام المستثمرين، خاصة في الأسواق الخليجية. لذلك، فإن تحسن قيمة التداولات في أبريل لا يعكس تحولاً كاملاً في الإقبال على المخاطرة، بل يعكس إعادة توجيه السيولة نحو الأسواق والقطاعات الأكثر ارتباطاً بالتدفقات النقدية وأسعار الطاقة والطلب المحلي.

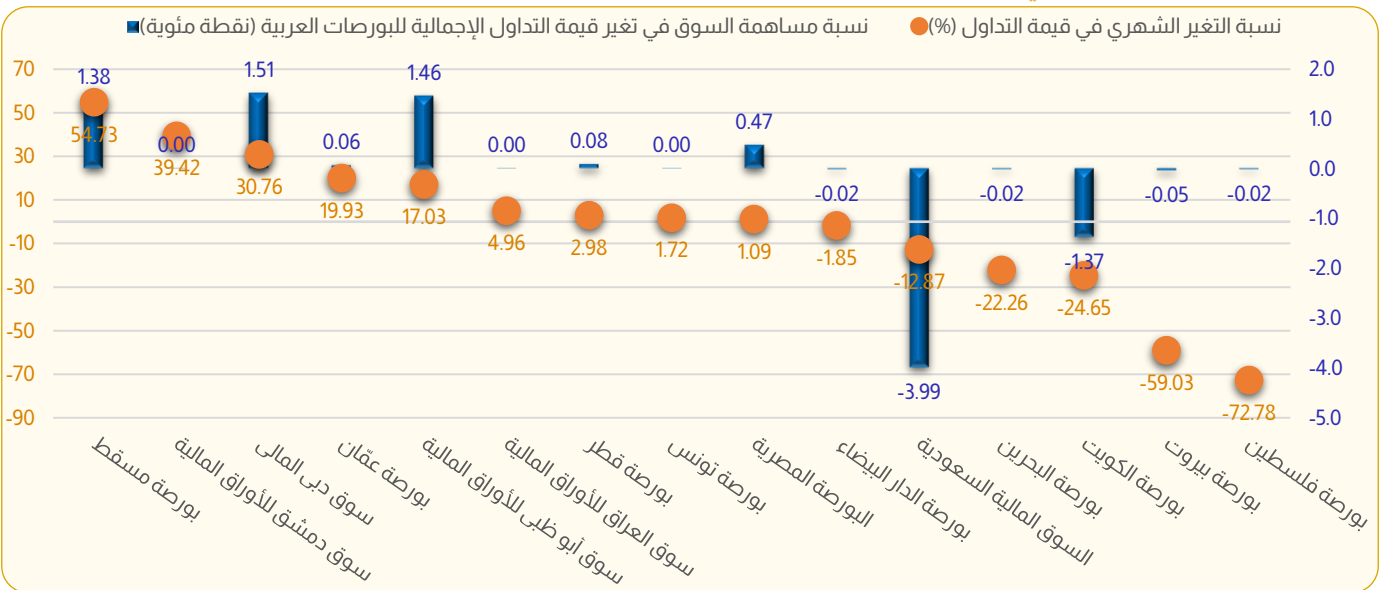
<sup>2</sup> مؤشر اقتصادي شهري يستند إلى استطلاعات لمديري المشتريات في الشركات، ويُستخدم لقياس اتجاهات نشاط الأعمال. وتشير القراءة فوق مستوى 50 نقطة عادةً إلى توسع النشاط، في حين تعكس القراءة دون 50 نقطة إلى انكماشه.

## قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

السوق المالية	نهاية شهر مارس 2026	نهاية شهر أبريل 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول الإجمالية (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
بورصة البحرين	18,376,411	48,800,947	0.03	165.56
بورصة بيروت	7,458,502	17,486,078	0.01	134.44
بورصة تونس	148,507,377	321,623,922	0.17	116.57
بورصة الكويت	3,751,042,147	6,910,789,128	3.06	84.24
بورصة عمان	335,426,694	487,467,234	0.15	45.33
بورصة فلسطين	9,227,964	11,532,971	0.00	24.98
السوق المالية السعودية	27,702,338,900	33,470,749,283	5.59	20.82
بورصة مسقط	3,705,015,562	4,003,421,440	0.29	8.05
بورصة الدار البيضاء	1,138,806,277	1,222,371,664	0.08	7.34
سوق العراق للأوراق المالية	20,449,447	20,801,489	0.00	1.72
بورصة قطر	2,875,715,725	2,911,992,702	0.04	1.26
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	8,416,805,289	7,737,565,319	-0.66	-8.07
البورصة المصرية	48,141,553,108	41,499,747,502	-6.44	-13.80
سوق دبي المالي	6,863,390,921	5,828,876,958	-1.00	-15.07
سوق دمشق للأوراق المالية	8,802,392	1,390,991	-0.01	-84.20
المعدل العام لقيمة التداول	103,142,916,715	104,494,617,627		1.31

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

## نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول الإجمالية للبورصات العربية



## أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

شهدت أحجام التداول في أسواق المال العربية ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر أبريل 2026، حيث سجلت معظم البورصات العربية زيادة في عدد الأوراق المالية المتداولة مقارنةً بنهاية شهر مارس 2026. في هذا السياق، سجلت ثلاث عشرة بورصة عربية ارتفاعاً في أحجام التداول، مقابل تراجع في بورصتين فقط، بما يعكس تحسناً عاماً في نشاط التداول خلال الشهر.

تصدرت سوق العراق للأوراق المالية البورصات العربية من حيث الارتفاع في أحجام التداول خلال شهر أبريل 2026 بنسبة بلغت نحو 279.16 في المائة، تلتها بورصة البحرين بنسبة 223.97 في المائة، ثم بورصة الكويت بنسبة 158.89 في المائة. كما شهدت بورصات فلسطين وتونس ومصر وعقّان ارتفاعات تراوحت بين 133.73 و63.34 في المائة، في حين سجلت السوق المالية السعودية زيادة بلغت نحو 40.64 في المائة. كما ارتفعت أحجام التداول في بورصات الدار البيضاء وقطر وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وبورصة مسقط بنسب تراوحت بين 21.71 و4.69 في المائة.

في المقابل، سجلت بعض الأسواق المالية تراجعاً في أحجام التداول خلال الشهر، حيث انخفضت التداولات في سوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 31.57 في المائة، فيما سجلت بورصة بيروت أكبر تراجع بنحو 52.17 في المائة.

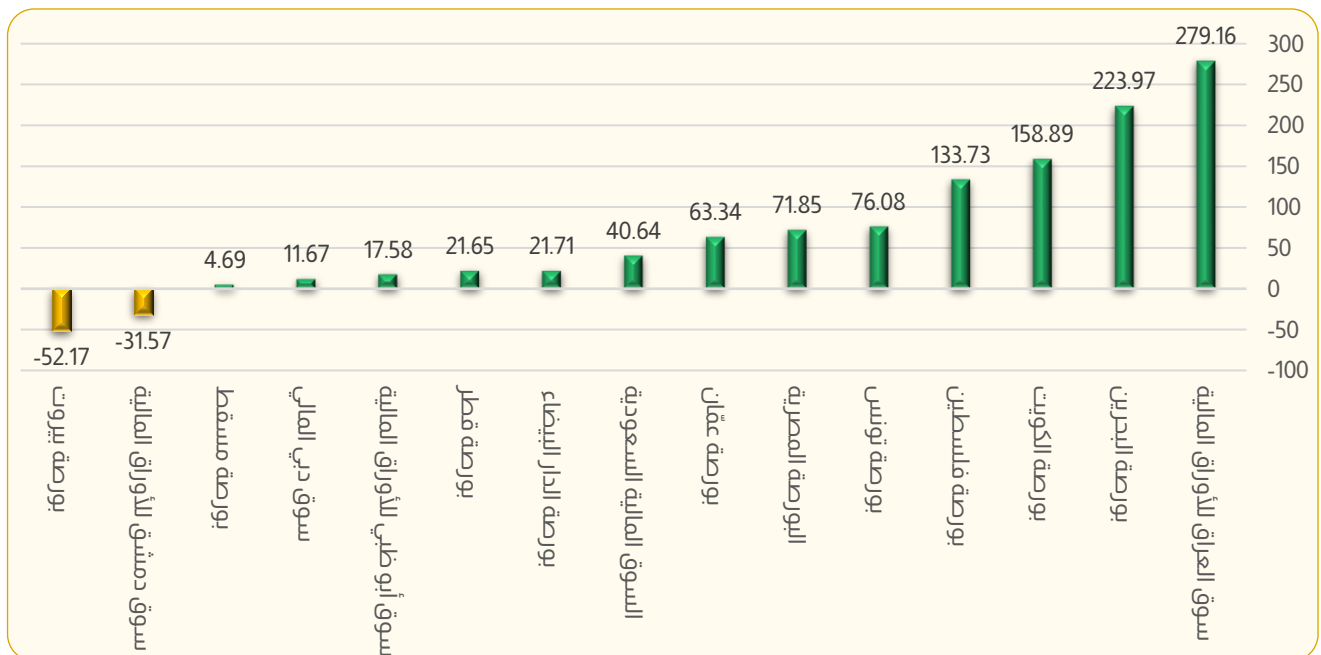
يعكس ارتفاع أحجام التداول في غالبية الأسواق المالية العربية خلال شهر أبريل 2026 تحسناً في نشاط المستثمرين على المستويين الفردي والمؤسسي، واتساعاً نسبياً في مستويات السيولة مقارنةً بالشهر السابق، مدفوعاً بعودة النشاط إلى عدد من القطاعات القيادية، خاصة البنوك والمواد الأساسية والطاقة والخدمات المالية والعقارات. كما يشير الارتفاع الكبير في بعض الأسواق، مثل العراق والبحرين والكويت، إلى زيادة دوران الأسهم المتداولة، مع اختلاف أثر ذلك على قيمة التداولات بحسب متوسط أسعار الأسهم وهيكل السوق. في المقابل، يعكس التراجع المسجل في سوق دمشق وبورصة بيروت انخفاض وتيرة النشاط في أسواق محدودة الوزن النسبي، دون أن يغير الاتجاه العام التصاعدي لأحجام التداول في الأسواق العربية خلال الشهر.

## أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق المالية	نهاية شهر مارس 2026	نهاية شهر أبريل 2026	نسبة التغير الشهري (%)
سوق العراق للأوراق المالية	12,819,369,270	48,605,616,883	279.16
بورصة البحرين	19,030,106	61,651,103	223.97
بورصة الكويت	3,478,998,335	9,006,932,008	158.89
بورصة فلسطين	5,686,271	13,290,511	133.73
بورصة تونس	31,711,936	55,839,293	76.08
البورصة المصرية	31,832,638,803	54,704,308,341	71.85
بورصة عمّان	62,325,943	101,803,995	63.34
السوق المالية السعودية	4,825,902,830	6,787,352,507	40.64
بورصة الدار البيضاء	34,232,939	41,665,357	21.71
بورصة قطر	3,539,017,871	4,305,216,690	21.65
سوق أبوظبي للأوراق المالية	8,892,251,580	10,455,342,638	17.58
سوق دبي المالي	5,475,269,649	6,114,223,676	11.67
بورصة مسقط	4,578,808,809	4,793,558,893	4.69
سوق دمشق للأوراق المالية	9,148,717	6,260,289	-31.57
بورصة بيروت	681,770	326,058	-52.17

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

## التغير الشهري في أحجام التداول للبورصات العربية (%)

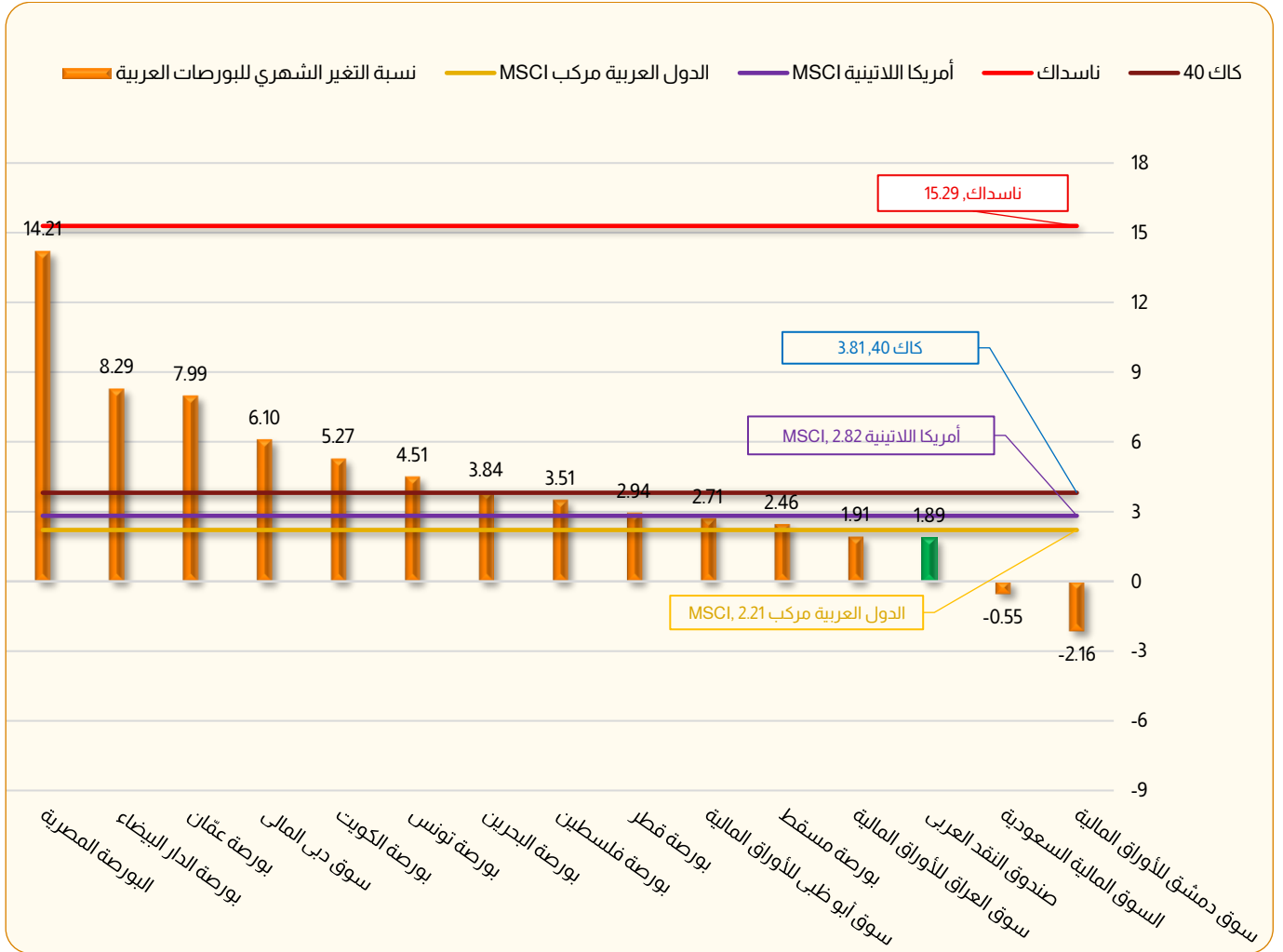


مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية  
مقارنةً مع الأسواق المتقدمة والناشئة

السوق المالية	نسبة التغير الشهري (%) - أبريل 2026
آسيا MSCI	17.44
نيكاي	16.10
ناسداك	15.29
البورصة المصرية	14.21
ستاندرد أند بورز	10.42
أوروبا MSCI	10.12
مورجان ستانلي	9.72
بورصة الدار البيضاء	8.29
بورصة عمّان	7.99
داو جونز	7.14
سوق دبي المالي	6.10
بورصة الكويت	5.27
بورصة تونس	4.51
بورصة البحرين	3.84
كاك 40	3.81
بورصة فلسطين	3.51
بورصة قطر	2.94
أمريكا اللاتينية MSCI	2.82
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	2.71
بورصة مسقط	2.46
الدول العربية مركب MSCI	2.21
فوتسي	1.99
سوق العراق للأوراق المالية	1.91
صندوق النقد العربي	1.89
السوق المالية السعودية	-0.55
سوق دمشق للأوراق المالية	-2.16

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات المتقدمة والناشئة والبورصات العربية.

## نسبة التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسعار المحلية بالبورصات العربية مقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة (%)



**مزااد الافتتاح (Opening Auction)**

مرحلة تسبق افتتاح السوق، يتم خلالها إدخال أوامر البيع والشراء دون تنفيذ فوري للصفقات. ويحتسب سعر الافتتاح بناءً على آلية المزاد التي تأخذ في الاعتبار أوامر العرض والطلب المدخلة خلال هذه الفترة. في سوق الأسهم السعودية، تمتد هذه المرحلة عادةً من الساعة 9:30 صباحاً حتى الساعة 10:00 صباحاً، مع افتتاح متغير خلال 30 ثانية بعد الساعة 10:00 صباحاً.

**التداول المستمر (Continuous Trading)**

مرحلة التداول الرئيسية التي يتم فيها تنفيذ الصفقات بصورة مستمرة عند تطابق أوامر البيع والشراء، وفق أولوية السعر ثم وقت إدخال الأمر. وفي السوق المالية السعودية، تمتد هذه المرحلة للأسهم من الساعة 10:00 صباحاً حتى الساعة 3:00 مساءً، وتبقى الأوامر غير المنفذة في نظام التداول إلى أن تتم مطابقتها أو سحبها أو انتهاء صلاحيتها.

**مزااد الإغلاق (Closing Auction)**

مرحلة تلي التداول المستمر، ويتم خلالها تحديد سعر الإغلاق بناءً على أوامر العرض والطلب المدخلة في فترة المزاد. في تداول السعودية، يبدأ مزااد الإغلاق بعد انتهاء التداول المستمر من الساعة 3:00 مساءً حتى الساعة 3:10 مساءً، مع إغلاق متغير خلال 30 ثانية بعد الساعة 3:10 مساءً.

**التداول على سعر الإغلاق (Trade at Last)**

جلسة تداول لاحقة لمزااد الإغلاق، تتيح للمستثمرين إدخال أوامر على سعر الإغلاق الناتج عن مزااد الإغلاق فقط. في تداول السعودية، تبدأ هذه الجلسة بعد انتهاء مزااد الإغلاق خلال 30 ثانية من الساعة 3:10 مساءً وتستمر حتى الساعة 3:20 مساءً، وتطبق على السوق الرئيسية ونمو وحقوق الأولوية المتداولة، مع استثناءات للصكوك والسندات وصناديق المؤشرات المتداولة.

**الصفقات المتفاوض عليها (Negotiated Deals)**

صفقات يتفق فيها البائع والمشتري مسبقاً على كمية وسعر الأوراق المالية محل الصفقة، وتتم تسويتها ضمن نطاق زمني يتراوح بين T+0 وT+5 حسب ما يتفق عليه الطرفان، مع اعتماد (T+2) تلقائياً إذا لم تحدد فترة التسوية. وتوضح تداول السعودية أن هذه الصفقات يجب أن تلتزم بمتطلبات الحدود السعرية اليومية والحد الأدنى لقيمة الصفقة.

المصدر: تداول السعودية

صندوق النقد العربي

ARAB MONETARY FUND

## دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل

صندوق النقد العربي

ص. ب. 2818، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: [economic@amfad.org.ae](mailto:economic@amfad.org.ae)

Website: <https://www.amf.org.ae>